

يوم: 2026/05/10

المدة: ساعتان

ثالثة ليسانس نقدي ومالي



جامعة جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

امتحان السداسي الثاني للدورة العادية في مقياس الصيرفة الاسلامية

السؤال الأول: أجب بصحيح أو خطأ مع تصحيح الخطأ (4.5 نقاط)

1. يحق للبنك أن يخضم من الحساب الجاري المصاريف المرتبطة بالخدمات المصرفية، صحيح
2. الحسابات الاستثمارية في البنوك الاسلامية يحكمها عقد الوكالة. خطأ
يحكمها عقد المضاربة حيث أصحاب حسابات الاستثمار هم أرباب المال) والمصرف الذي يعمل على استثمارها هو المضارب.
3. المراجعة لا تصلح لتمويل الأصول غير المادية مثل الخدمات أو البرمجيات. صحيح
لأن المراجعة تقتصر على السلع العينية المملوكة والمعلومة
4. القاعدة التي تحكم توظيف المصرف للحسابات الجارية هي قاعدة الغنم بالغرم. خطأ
القاعدة التي تحكم توظيف المصرف للحسابات الجارية هي قاعدة
5. عقد الإجارة المنتهية بالتملك يُعدّ في حكم عقد واحد يجمع بين الإجارة والبيع في وثيقة واحدة. خطأ
يجب أن يكون وعد التملك منفصلاً عن عقد الإجارة ، تفادياً للجمع بين البيع والإجارة في عقد واحد مما قد يؤدي إلى الوقوع في مخالفات شرعية.

السؤال الثاني : أجب باختصار: 4.5 نقاط

- كيف توظف البنوك الاسلامية مصادر أموالها؟

أولاً: توظيفات لأغراض السيولة: يعتبر توظيف جزء من الأموال المتاحة لدى المصرف الاسلامي في شكل نقود سائلة أمر بالغ الأهمية، لأنه يسمح بوجود حجم من السيولة النقدية اللازمة لمقابلة طلبات السحب النقدي للعملاء، ومقابلة احتياجاتهم من الائتمان، فضلاً عن تمكينه من تسوية أعماله اليومية مثل تسديد الاستحقاقات الدورية وغير الدورية على المصرف.

ثانياً: توظيف لأغراض الربحية تزرع مصادر الفقه الإسلامي بأنواع عديدة من صيغ العقود في المعاملات المالية، والتي اعتمدت عليها المصارف الإسلامية في إيجاد أساليب التوظيف البديلة لأدوات التمويل والاستثمار التقليدية والتي يسهم في تعزيز المصرف بتدفقات إيرادية مستمرة وشرعية.

ثالثاً: توظيفات لأغراض اجتماعية: ينفرد المصرف الإسلامي عن غيره من المصارف التقليدية بأن من أنشطته الرئيسية العمل على تعزيز الدور التكافلي للمال، بالإضافة إلى قيام المصرف بحشد وتنمية المدخرات وإعادة ضخها في الاقتصاد وتوظيفها في استثمارات ربحية، يقوم المصرف بدور مساند لخدمة التنمية الاجتماعية، ويتمثل هذا الدور في تقديم المساعدة الإنسانية ودعم المؤسسات الخيرية، وتوظيف جزء من الأموال المتاحة لديه في أنشطة غير ربحية

• ما هي مراحل قياس الربح وتوزيعه في البنوك الإسلامية؟

مرحلة أولى: قياس أرباح الاستثمارات والتوظيفات الخاصة بأموال المودعين والمساهمين معاً دون عوائد البنك الأخرى.

مرحلة ثانية: توزيع صافي عائد الاستثمار السابق بين المساهمين والمودعين طبقاً لعقد المضاربة؛ حصة ربح مقابل العمل والباقي يوزع بنسب الحصص.

مرحلة ثالثة: قياس أرباح المساهمين بإضافة العوائد الأخرى (الخدمات المصرفية) التي لم تُضف في المرحلة السابقة، وعناصر التكلفة الإدارية التي لم يسبق تحميلها.

مرحلة أخيرة: توزيع صافي العائد المتحقق من المرحلة الثالثة طبقاً للقانون ونظام البنك وقرارات الجمعية العامة ومجلس الإدارة.

السؤال الثالث: المطلوب : التأكد من صحة شروط عقد المضاربة 5 نقاط

اتفقت ملاك و شيراز للدخول في مضاربة، وقد كانت شروط التعاقد بينهما كما يلي:

«تقدم ملاك رأس مال المضاربة وقدره 10,000,000 دينار جزائري؟

شرط صحيح .. لأن تسليم المال للمضارب شرط في المضاربة

«تستثمر شيراز المال في تجارة مواد التجميل الطبيعية فقط؟

شرط صحيح..يجوز تقييد المضارب للعمل في مجال محدد دون غيره

«تحصل شيراز على أجر شهري 150,000 دينار جزائري إضافة إلى 80% حصتها من الأرباح؟

شرط غير صحيح، إذ لا يجوز اشتراط راتب ثابت ك ربح أو إيراد مضمون في عقد المضاربة

﴿تحصل ملاك على ما نسبته 20% من رأسمالها شهرياً كأرباح، والباقي لشيراز؟

شرط غير صحيح، إذ لا يجوز تحديد الربح من رأس مال المضاربة

﴿تلتزم شيراز بإرجاع رأس المال بعد انتهاء مدة المضاربة كاملاً، بغض النظر عن نتائج المضاربة؟

شرط غير صحيح، إذ لا يجوز أن يضمن المضارب رد رأس المال الذي أخذه للمضاربة، لأن ذلك يحوله إلى قرض، كما أن المضارب إذ ضمن رد رأس المال فيصبح له وحده الحق في الأرباح الناتجة عملاً بالقاعدة الشرعية "الخارج بالضمان".

السؤال الرابع: 6 نقاط

ناقش على ضوء ما درست، العبارة الآتية:

“إن هيمنة المربحة على نشاط المصارف الإسلامية تحقق لها استقراراً مالياً، لكنها قد تضعف رسالتها التنموية والتشاركية”.

الاجابة النموذجية:

تعتبر صيغة المربحة للأمر بالشراء من الصيغ الاستثمارية الكفاء إذا ما نظرنا إلى العوائد التي يحققها الاستثمار في هذه الصيغة وضالة المخاطرة، وذلك مقارنة بالصيغ التشاركية التي تمثلها صيغ مثل المضاربة، أو المشاركة وغيرها من الصيغ التي يتمثل فيها اقتران رأس المال بالعمل وتحمل مخاطر العملية ربحاً وخسارة، وتصلح لتمويل قطاعات التنمية، كالصناعة مثلاً، ولكنها من جانب آخر تجر البنك إلى المشاركة في الإدارة أو الإشراف عليها، وإلى تدقيق الحسابات، وتدخله في متاهات المصروفات والتسويق وغير ذلك مما لا تتحمله عادة أجهزة البنوك، كما أن الخسارة الناتجة عن سوء الإدارة يتحمل البنك نتائجها.

و يرى بعض الباحثين أن صيغة المربحة ذات آثار تنموية تعزز من قيمتها كصيغة استثمارية تلبي متطلبات اقتصادية واجتماعية متنوعة مثل شراء الآلات والمعدات التي يرغب العميل في اقتنائها، ويطلب من المصرف الإسلامي أن يشتري له ما يرغب فيه مقابل سعر التكلفة، مضافاً إليه مقدار مناسب من الربح، ويعرض المصرف على العميل المعاملة بمنتهى الشفافية. إلى جانب ذلك فإن المصرف الإسلامي يلتزم بتزويد العميل باقتناء ما طلبه وفق المواصفات التي حددها، وإذا كان الوضوح رائد هذه العملية، والالتزام بالشروط المتعاقد عليها بين الطرفين فإن القواعد الاقتصادية والاجتماعية تكون عظيمة، فكم من المشاريع الاقتصادية ساهمت فيها المصارف الإسلامية وكان لها المردود الكبير؛ من حيث التقليل من البطالة ودفع العجلة الاقتصادية، وتوفير ما يلزم من السلع والخدمات التي يحتاج إليها المجتمع.

وهذا الفرض قائم فيما لو كان التمويل بالمربحة متجهاً إلى تمويل شراء السلع الإنتاجية، أما إذا كانت هذا التمويل متجهاً إلى شراء السلع الاستهلاكية متوسعا في استيراد السلع الترفيهية والكمالية فإننا نواجه جملة من التبعات من شأنها أن تؤثر سلباً على الاقتصاد القومي على النحو السابق، فمع التسهيلات التي تمنحها البنوك في المربحة ونظم التقسيط المختلفة يزداد الطلب على سلع الخارج، فتقل معدلات الادخار ويتأثر قطاع الاستثمار وتذهب المدخرات في مجموعة من السلع الاستهلاكية، ومثل هذه الآثار تؤكد على ضرورة عدم التوسع في مثل هذه الصيغة بوضع سقف أعلى لهذا النشاط سواء من أموال المودعين أو

أصول البنك ذاته، في حين تتجه البقية الباقية إلى الاستثمارات الحقيقية القائمة على المضاربات والمشاركات الزراعية والصناعية وغيرها، وهذا يضمن للبنوك الإسلامي اتساقها مع النموذج النظري الذي وضعه الرواد لهذه المؤسسات كمؤسسات تنموية تجسد مبادئ الاقتصاد الإسلامي المتجهة نحو التنمية وتحقيق الإعمار ومقتضيات الخلافة على الأرض، وتلك هي إحدى خصائص المصارف الإسلامية التي تجسد الترابط التام بين توظيف المال والتنمية الاقتصادية في أطر متوازنة وتنسيق متكامل صحيح، فيسير العمل من أجل توفير الرخاء الاقتصادي وتحقيق الوفرة المالية، إلى جانب تنمية المجتمعات وتحسين جودة الحياة الاجتماعية من خلال المشروعات التنموية أو الجهود الاجتماعية.

وبهذا يتم توسيع حجم الأنشطة الاستثمارية الحقيقية، من خلال الصيغ الإنتاجية ومن خلال الاتجاه بالمراوحة نحو السلع الإنتاجية، وبهذا تعود البنوك الإسلامية إلى الاشتباك مع أهدافها التنموية والاتساق مع النموذج والمثال الذي قام عليه عمل هذه المؤسسات.

﴿ حظ سعيد للجميع ﴾